الدورة الإستثنائية يوم 30 ماي 2019

بعد التثبت من النصاب القانوني للحضورات، افتتح السيد رئيس البلدية الجلسة مرحبا بالحاضرين مؤكدا أنها جلسة إستثنائية ويجب التصويت على ذلك بعد أن تم إيقاف تنفيذ اتعقاد الدورة العادية المبرمجة ليوم 25 ماي 2019، بحكم من المحكمة الإدارية وبطلب من المستشارين عمارة العنتير ونور الدين حمودة.

ونظرا لأهمية النقاط المطروحة في جدول الأعمال وبعرض هذا المقترح على التصويت، صادق 9 أعضاء على ذلك واحتفظ كل من عمارة العنتير ونور الدين حمودة وفاطمة الزحافي بأصواتهم، ثم طلب السيد الرئيس من الحاضرين ضرورة تحديد موعد الجلسة العادية الثانية وتدخل السيد نور الدين حمودة وأشار أنه لا يمكن تجاوز النقطة الثانية قبل الإيتاء على الموضوع الأول، فأفاد السيد رئيس المجلس أنه سيغادر الجلسة ويرغب في تحديد تاريخ قار ومتفق عليه وتمسك السيد نورالدين حمودة باقتراحه بتغيير ترتيب المواضيع، فاقترح موعد 15 جوان 2019 فتم التصويت على هذا المقترح ب10 أصوات واحتفظ كل من عمارة ونور الدين الذي اقترح يوم 22 جوان 2019، فعرض السيد رئيس المجلس هذا المقترح على التصويت فتم تحديد يوم 22 جوان موعدا نهائيا للجلسة في دورته الثانية العادية للمجلس البلدي.

أما في خصوص اقتراح جلسة النظام الداخلي، فتم اقتراح يوم 24 جوان والأيام الموالية إذا اقتضى الأمر وبعرض هذا المقترح على التصويت وافق 11 عضوا واحتفظ واحد وتم إقرار يوم 24 جوان والأيام الموالية موعدا للجلسة للنظر في النظام الداخلي للمجلس، ثم طلب السيد رئيس المجلس البلدي تقديم ترشحات لرئاسة الجلسة حسب الفصل 195 لمجلة الجماعات المحلية والنظر في الحساب المالي، فتدخل السيد نورالدين حمودة وأفاد بأن رئاسة الجلسة تتم مع السادة المساعدين الأول بالأول فذكّره السيد رئيس المجلس البلدي بأنه لابد أن يمر الترشح بالتصويت، فترشحت الآنستان فاطمة الزحافي ومريم الحسني وعند المرور إلى التصويت سحبت الآنسة مرسم الحسني ترشحها وتم التصويت على رئاسة المجلس 11 صوتا لفاطمة الزحافي.

وغادر السيد مبروك منتصر رئيس المجلس البلدي رئيس البلدية الجلسة بعد إحالة رئاسة الجلسة للآنسة فاطمة الزحافي، ثم تولى السيد نور الدين حمودة توزيع مراسلة على أعضاء المجلس.

تولت رئيسة الجلسة إحالة الكلمة للسيد فتحي الزحافي قابض المالية لإعطاء توضيح أكثر شمولية للحساب المالي للبلدية، أفاد السيد القابض أن ختم الحساب المالي هو نتيجة جملة العمليات المحاسبية تعتمد في تنفيذ الميزانية عن تحقيق الموارد أو دفع المصاريف، وبالنسبة لبلدية البئر الأحمر كانت نتائج لتصرف سنة 2018 كما يلي:

1) 1.630.913.394: مليون وستمائة وثلاثون ألفا وتسعمائة وثلاثة عشرة دينارا و 394 مليما المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية سنة 2018.

2) 1.339.685.603: مليون وثلاثمائة وتسعة وثلاثون ألفا وستمائة وخمسة وثمانون دينارا و603 مليما المبلغ الجملي النهائي لمصاريف الميزانية المأذون بدفعها سنة 2018.

3) 291.227.791: مائتان وواحد وستعون ألف ومائتان وسبعة وعشرون دينارا و791 مليما مبلغ نتيجة سنة 2018 التي يرخص في نقلها إلى حسابات خارج الميزانية (الفائض الجملي للميزانية).

4) 146.532.919:مائة وستة وأربعون ألفا وخمسمائة وإثنان وثلاثون دينارا و919 مليما مبلغ الإعتمادات بالعنوان الأول الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف والتي يصرح بإلغائها.

5) 219.311.749:مائتان وتسعة عشرة ألفا وثلاثمائة وإحدى عشرة دينارا و 749 مليما مبلـغ إعتمادات الدفــع بالجزئيين 3 و 4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف والتي يصرح بنقلها.

6) 64.018.083: أربعة وستون ألفا وثمانية عشرة دينارا و083 مليما مبلغ إعتمادات الدفع بالجزء الخامس من العنوان الثاني الباقية بدون استعمال إلى حد اختتام التصرف والتي سيقع تحويلها إلى التصرف الموالي (فائض الجزء 5).

7) لا شيء: مبلغ إعتمادات الدفع الجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف والتي يصرح بإلغائها لعدم إنجاز ما يقابلها من موارد.

ثم أخذ الكلمة السيد مفتاح عجال وتساءل عن وضعية البلدية هل هي مريحة أم لا فأفاد السيد قابض المالية إنه تصرف عادي، ثم أخذ الكلمة السيد رياض ناجح وتساءل هل أن ختم الحساب المالي إجراء روتيني أو ملحق معه تفاصيل، فأفاد السيد القابض أن الحساب المالي مختوم من طرف القابض ورئيس البلدية ويُحال إلى السيد أمين المال الجهوي للتثبت ثم يعاد إلى السيد قابض المالية الذي يتولى نسخه في 5 نظائر ويحال إلى السيد رئيس البلدية لعرضه على المجلس البلدي للتداول والختم.

وتساءل السيد محمد الزحافي على كيفية توزيع فواضل العنوان الأول 80% بالعنوان الأول أم بالعنوان الثاني وبدورها تساءلت رئيسة الجلسة الآنسة فاطمة الزحافي هل هناك وثائق أو جداول أخرى يجب عرضها على المجلس فأفاد بأن هذا هو الإجراء المعمول به حيث أن جميع الوثائق والإثباتات تحال إلى أمين المال مع النظيرين الأولين من كراس الحساب المالي ولا يتم التداول إلا في النتيجة المسجلة بكراس الحساب المالي. ثم أخذ الكلمة السيد عمارة العنتير وطلب من السيد الكاتب العام مقرر الجلسة تسجيل كل ما قيل وطلب ختم المحضر هنا في نهاية الجلسة حتى لا ندخل في سجال مع الزملاء.

كذلك لاحظ أن عبارة "مذكرة" غير قانونية ولا تستعمل إلا في الاتصالات الإدارية والرجاء حذفها لأنها لا تخص المجلس في نظره.

أما بخصوص مناقشة ختم الميزانية قال أن الجداول لم تنجز والجداول ليست قانونية ولم تمر بلجنة المالية، فتدخّلت مريم الحسني وطلبت من رئيسة الجلسة الإلتزام بالوقت حتى لا نحيد على مسار الجلسة. ثم أخذ الكلمة السيد نور الدين حمودة وبيّن أن ختم الميزانية هو إجراء بين سلطة الإشراف ودائرة الحسابات وعليه يجب أن يكون المستشارين على بيّنة لكي يصوتوا وأفاد بأن هناك إخلالات حيث لم ترفق الدعوة للجلسة بملحوظات تفسيرية وهو مطلب قانوني (الفصل 194 و199 من النظام الداخلي للمجلس) فالحساب المالي يعرض على الرئيس الذي يتولى بدوره عرضه على المجلس وأفاد بأنه دخل على مواقع بلديات أخرى نشرت تقاريرها على الانترنت فمثلا التأجير لا يجب أن يتجاوز 50% من النفقات والديون 5 % وبصراحة

"يؤلمني" حسب ما فهمت أن بلديتنا ضعيفة ونجد هناك فواضل ب291000 د وهل هي فعلا موجودة والرجاء أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار لسلامة الإجراءات واتّهمانا بالتشويش على المجلس علما وأن البتّة مثلا تمت وبإجراءات مختلفة ولم تنجز وقدمت إلى هنا استجابة للزملاء وعلما وأن هناك إجراء غير معطل وبودّنا أن نفهم أن في هذه الجلسة لا يمكن ختم الميزانية حسب ما قُدّم لنا إلا التصويت حسب الأهواء وحسب المجاملة.

ثم أخذت الآنسة مريم الحسني الكلمة وسألت السيد القابض كيف هناك فواضل ب 291000 د فأجاب أن هذا المبلغ هو مجموع 219000 + 64000 + 7000 وهي فعلا أموال موجودة بالعنوان الثاني متأتية من المشاريع والأموال الذاتية، وتدخل السيد عمارة العنتير فأفاد بأنه يتم تقديم تقرير لجنة ويناقش وهنا نفس الإشكال وهو عدو توفر تقرير لجنة المالية والشؤون الإقتصادية ورد السيد محمد الزحافي رئيس لجنة المالية أنه اطلع مع رئيس مصلحة المالية ومده بكل المعطيات اللازمة بما فيها كل مداخيل الميزانية، المشاريع، الفوائض، وبجداول من المنظومة التي تنزل في كراس الحساب المالي. وتساءل أيضا على التقسيم 80 % عنوان أول و20% عنوان ثاني بالتنسيق مع القابض وأمين المال.

وتدخل السيد نورالدين حمودة وقال أن جملة مداخيل الميزانية 1.630.913.394 د منها 200000 د أو أكثر من الدولة لم نعلم بها وأفاد السيد القابض بأن موارد الميزانية تنقسم إلى قسمين: موارد العنوان الأول وفيه الموارد الجبائية والإعتيادية وموارد العنوان الثاني وهي متأتية من الإدخار والمساعدة غير الموظفة والموارد المحالة، وإن أغلب هذه الفوائض هي بالعنوان الثاني وتخص التنمية، وتساءل السيد عمارة العنتير إن كانت موارد قارة أم غير قارة، وهناك لغط في الميزانية حيث في التأجير لم يعد هناك حق السلفة وتساءل نور الدين حمودة ماذا تمثل نسبة التأجير فأفاد السيد القابض أنها حوالي 60% فتدخل نورالدين حموده أنه في هذه الحالة نصبح تحت رقابة الوزارة ولا يمكننا أن نتصرف في ميزانية قم تدخل السيد رياض ناجح بعد أن طلب الكلمة عديد المرات وأفاد بأنه ليس بالصياح وعلو الصوت يؤخذ النقاش والتدخل وترجى الجميع لاحترام المجلس، وأفاد بأن المذكرة عدد 104 الصادرة عم الإدارة العامة للملكية العقارية هي للاستئناس بها وشملت إجراءات وترتيبات تتم منذ 2019/02/28 لذا كان يجب أن يكون هناك نقاشا للمستندات مبكرا وفي وقتها، ثم أضاف

السيد نورالدين حمودة تعقيبا لتدخل السيد رياض والسيد القابض أن النقاش فني، ولم تتدخل في النقاش وأن السيدة الرئيسة لها التقدير في مواصلة تقدير التصويت وتتحمل المسؤولية أمام الله.

ثم قال السيد مفتاح أن الميزانية سابقة ولا تعني المجلس إلا بعد التنصيب ثم أضاف السيد عمارة أن القانون صار فيه تنقيح بعد مذكرة المديرة العامة وقال السيد سمير حاذق أن الإجراءات تمت في سنة 2018 وكما قال السيد رياض يجب تداول المواضيع في وقتها وكلنا نلتزم بإتمام إجراءاتنا في السنة القادمة ويجب إعلام المجلس في إبانه والسيدين عمارة ونور الدين لهما الحق في الفهم ولكن يجب أن نواصل فسأله عمارة إن كان فعلا يقبل التصويت ليس لك فيه دخل، عندها تدخلت رئيسة الجلسة وقالت هل عندك شك، نحترم آراء الكل وننتقل إلى التصويت وكما قال الإخوة هناك أرقام على أوراق و في تقديري في السنة القادمة يجب أن يتم الإعداد المبكر، عقب السيد نور الدين أنه كلام معقول ولكن عاطفي وحتى لو صوتا فإن ميزانيتنا عرضة للطعن سواء من أعضاء المجلس أم من المجتمع المدني وسألت رئيسة الجلسة من مع التصويت ومن ضده فتدخل مجددا "نحن لا نتشهى ومن له شهوة يعملها في داره."

سي رياض: لا يمكن أن نأثر على أراء الأعضاء ولكن يمكن المرور للتصويت وإحترام جدول الأعمال.

وتدخل السيد قابض المالية بأن هذا حساب مالي ويوضع تحت تصرف مسؤولين آخرين ويشتمل على كل الموارد والنفقات لبلدية البئر الأحمر المنجزة خلال سنة 2018 وأنا متحمل فيه مسؤوليتي ولو كان به إخلال لا يعيده السيد أمين المال إلا بعد تصحيحه ويحال إلى دائرة المحاسبات.

سي عمارة: نحن لا نشك في ذلك سيد القابض ولكن هناك أمور إدارية وهناك تقصير من الرئيس واللجنة المالية ومن الإدارة وهم أحرار ويتحملوا مسؤوليتهم وبالمرور إلى التصويت برفع الأيدي:

08 مع 03 محتفظين (نور الدين حمودة، عمارة العنتير وفاطمة الزحافي) فتدخل نور الدين حمودة أن متمسك عن التصويت وليس محتفظا وكذلك الشأن لسي عمارة العنتير.

وبالتالي يختم الحساب المالي لبلدية البئر الأحمر.

تأجير رئيس البلدية:

قدمت الجلسة مذكرة في تأجير السيد رئيس البلدية (المذكرة) المصاحبة.

أخذ الكلمة السيد مفتاح طلب تقديم توضيح حول المسألة فهو موظف ويجب عليه أن يتقاضى أجرا فهناك وثائق أخرى مهمة.

وقدمت رئيسة الجلسة ما جاء بالصفحة الأولى من الأمر 746 لسنة 2018 حول معايير وتصنيف البلديات.

أخذ الكلمة سي رياض: في جدول الأعمال التصويت من حيث مبدأ التأجير من عدمه.

- مبدأ التفرغ.

- الأجر.

ثم تقديم المطلب.

- لتصويت على مفعول رجعي أم 6 أشهر فقط أم على كامل المدة النيابية لأنه في النص: "عند بداية المدة..." وفي تقديري وأقترح على المجلس طلب أكثر تفاصيل.

سي سمير : أن تأجير الرئيس لمدة سنة أو ستة أشهر هو إمتياز لأنه بعد جانفي 2020 سيتم تخصيص منحة تكميلية فقط وكما قال سي رياض فإن تأكيد الحجز للصناديق الإجتماعية هو مفصل آليا ولنا فرصة في منحة تكميلية تخفف عبء التأجير.

سي نور الدين حمودة: لسنا ضد تأجير الرئيس، وأنا كمستشار بلدي مؤمن على أموال البلدية وفي محضر جلسة 2018/09/19 طلب التصويت بعدم التفرغ ولا أوافق أعضاء المجلس والمسؤولين بسلطة الإشراف فالمجلس ليس له الحق في التصويت ضد القانون وخرقه فكل الأعراف والقوانين لا تصوت لخرق القانون وليست الدولة عاجزة عن إيجاد أستاذ تعليم عال ويجب إحترام القانون (الفصل 06 من مجلة الجماعات المحلية)

- التفرغ من يوم التنصيب،

- الإحالة على عدم المباشرة،

- تحديد التصنيف والإدارة ملزمة بتحري الدقة (عدد السكان) هناك فرق بين 500 مليم و600 مليم،

- هناك مطلب من الرئيس لم يعرض علينا،
- وباقي الإجراءات.

وفوق هذا الذي ينص وجوبا على التفرغ منذ يوم التنصيب والآن يطلب أخذ مستحقاته، ماذا نعمل في جويلية وأوت وسبتمبر وأكتوبر ولو عمل يوما واحدا يجب إرجاع الأحوال إلى المشغل كذلك ومنذ قليل صوتم على ختم ميزانية 2018 فكيف سيتم خلاصه لفترة 2018.

بعث لنا منذ 3 أيام مكتوب يجرح كرامتنا وقال إنه يمارس مهنة التدريس في جامعة خاصة وسيتم الإنسحاب منها.

سيدتي الرئيسة هناك منشور من السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة (عدد 05) يتم العمل به ولحد علمي فإن رئيس البلدية يجب عليه تسوية وضعيته وإرجاع الأموال إلى إدارته ونحن قبل ذلك لسنا أوصياء عليه ولكم سديد النظر زملائي الكرام.

سي عمارة العنتير: نعتبر السيد الرئيس غير متفرغ، ثم إن الوثائق تقدم قبل الجلسة وتأخذ في "مذكرة" لا تلزمنا في شيء مع إحترامي للأحيان والتصويت يجب أن يكون في إتجاه قانوني.

الأجر يناقش قبل المنح أيضا هناك إشكال كبير (المفعول الرجعي) والعملية غير واضحة بعد ختم الحساب المالي.

سي محمد الزحافي: يجب النظر في مبدأ التفرغ مهما كان الأجر والتأجير يجب أن يتم مهما كان مرتفعا وأعقب على سي نور الدين.

سي نور الدين حمودة نناقش الفكرة لا تعقب علي ولا أعقب عليك.

سي عمارة العنتير: المبالغ المحولة سنة 2018 برمجت لتسوية وضعية الرؤساء والميزانية قد ختمت.

سي سمير ساءل السيد الكاتب العام هل أن السيد الرئيس متفرغ أم لا وقدمت لهم شهادة في إحالة على عدم المباشرة الخاصة وشهادة في قطع صرف مرتب وقدمتهما للسيدة رئيسة الجلسة وتولت تلاوتها.

تدخل نور الدين حمودة أنا مستشار منتخب من الشعب نطلب مدنا بالوثائق في آجالها موش آلو سي لمين هات وثائق ... رجاء إحترموا عقولنا.

سي عمارة العنتير: ليست معطيات شخصية وبدون تشنج يعرض على اللجنة الإدارية وهناك إجراءات تحترم ولا نطالب بشيء آخر.

الرئيسة توصلت بالأوراق حالا مثلما شاهدتم.

سي سمير: مادمنا تأكدنا من التفرغ نواصل والمنح والإجراءات يضبطها القانون.

سي نور الدين حمودة: حضروا وثائقكم وتفضلوا.

سي رياض أنني أنا أيضا منتخب ويجب إحترام الحضور وإحترام جدول الأعمال وله مؤيداته ولا أثر على غيري.

الرئيسة: توصلت بهذه الوثائق الآن لماذا لم نتوصل بها إلا عند التطرق إلى الموضوع " التفرغ"

إختلافات الأراء سواها طلب الوثائق وكل تحمل مسؤوليته.

سي رياض لا يمكن تغيير جدول الأعمال ويجب التصويت على المقترح وحسب أراء السادة الأعضاء.

عمارة عنتير: ليس لنا معطيات حول التأجير والنظر في المنح ولكن يجب إحترام الإجراءات.

مفتاح عجال: التأجير لايناقش.

نور الدين حمودة لانناقش في التأجير ولكن خلل في الإجراءات وسيدتي الرئيسة إن هناك كيفية ترسيم الإجراءات للتصويت وبرئاستكم للجلسة تتحملي مسؤوليتك (الصنف1) الأعضاء يقرون إعطاء الأدنى أم الأقصى.

وهم يحددون منحة المسؤولية ومنحة السكن.....

ثم يأتي موضوع السيارة وحصص الوقود والهاتف وعند طلبه الإحتفاض براتبه لا تصرف له المنح العينية.

سمير حاذق: التصويت إلا على المنح

مفتاح عجال: عون عمومي يحتفظ براتبه منذ 2018/06/22 لم يتلقى راتبا.

نور الدين حمودة: لمذا لم يتم عقد جلسة يوم 2018/06/23

محمد الزحافي: المطلب ثم يتم التصويت

الرئيسة: تأجيل النظر في الموضوع

رياض ناجح: تبقى الجلسة مفتوحة لإتمام الإجراءات.

نور الدين حمودة: إنفتاح الجلسة دليل على أنها غير متأكدة لذا يجب أن نواصل ونتمسك بجدول الأعمال، لا يتم التصويت على مواعيد جلسات وبذلك نختتم الجلسة وإعادة النظر في هذه النقطة "حتى نخدم الإدارة خدمتها" ولك سديد النظر.

مريم الحسني: يا ريت نمشي للتصويت مع/ضد علما وأنه صادق لبا.

وتساءل محمد هل هناك مطلب.

الرئيسة: يتم تأجيل النظر في هذه النقطة لاحقا.

عمارة العنتير الإدارة تعرف خدمتها.

رياض ناجح: مع التمسك بجدول الأعمال وإني مع نقص الوثائق فأن مع مبدأ التأجير ولكن ليس هناك مبدأ التفرغ-شبكة الأجور- ومطلب للإحتفاظ براتبه.

وعلى الساعة 11:55 رفعت الجلسة.

وأمضى 08 من أمضى وأمتنع 03 مستشارات.